والمجاهدين فاذلك تقول وقولك الحق المبين والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
سبلنا وان الله لمع المحسنين **فان قلت** وعلى من هذا التطويل ومن نفى
الحق والباطل وجعلهما اضافتين بالنظر الى الفاعل وهولاء الذين كلامكم
معهم هم اهل الادلة العقلية حتى لو صرحوا ان الدليل اما عقل محض واما
مركب من العقل والسمع ويمتنع ان يكون سمعيا محضا بتوقف السمع على العقل
فما هذا **قلت** ان الذي يثبتونه انما هو حمل النفي والاثبات
على شيء والحق عندهم صحة الحمل اي موافقة قولنا مثلا الانسان له حقيقة
بالله والغول لا حقيقة لها ونحو ذلك لما في نفس الامر وحاصله ومآله
ان اثبات حقائق الاشيا وهو ما يقابل مذهب العندية والعنادية والذي
يقوله اخص من ذلك وهو ما يضاف للفعل في نفسه لا رجحته ومقابلها وهو
امر متقدم على وقوع الفعل وهم قالوا لا رجحية لنا الا المتاخرة على ما تقدم
ترتيبا في نفس الراجح قريبا في نفسه وبالفاعل وهو المعروف بالتحسين والتقبيح
العقليين واذا قد قررنا الكلام الى هنا فلنتم الكلام عليه فنقول

بحث القول في التحسين والتقبيح

بحث التحسين والتقبيح

اختلف الناس هل في الافعال في نفس الامر حقائق متقررة في نفسها هي في ان
لا نزاع وتوثر على نقايضها ويستتبع الرفع من شان المتصف بها كالصدق
والانصاف وارشاد الضلال مثلا وحقايق هي في نفسها اهل لان نعدل عنها
ويستتبع الوضع من شان من اتصف بها من تلك الحيثية كالكذب والظلم
مثلا فقالت المعتزلة واكثر العقلا وجماعة من الحنفية **نعم** والمراد
بالحنفية هم المعروفون الآن بالماتريدية نسبة الى ابي منصور الماتريدي
وكذلك افراد من غيرهم كالامام المحقق الشهير ابن تيمية حتى عدها عليه
السبكي مما خالف فيه الاجماع والاكثر وقد دل ذلك على نزول درجة السبكي
فان دعوى الاجماع كاذبة وكذلك الكثرة مع ان مخالفة الاكثر غير ضايرة
وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين **وللسبكي هذا مع** فضله نوادر
نحو هذه ينادي على من سبكه مع ابن دقيق العيد وابن تيمية قال هذا بن
الحنبلي لا يلزمهما قربين ولا يفرد ابن تيمية فكم في الحنابلة من صنف
في الحط على الاشعري واتباعه كما تجده في التراجم للذهبي وغيره وممن حمله ما

بينهم

بينهم عليه هذه المسالة فنقل القايلون بها الان المذاهب المشهورة بين
مطبقة على خلاف الاشعري او مختلفة مع تهجين المخالف لهذه المقالة
فلا يغرنك شيوعها في هذه المقلدة كالسبكي ونحوه ولهم فلهم حوامل
قد ذكرنا اسبابها ان كنت موفقا ومن عدل بالله غيره فقد شابه
الكفار ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله على العصمة **وقال سائر
الاشاعرة** لا ان ما تلك الحقايق معناها ان الشارع امر بها ونهى عنها
ولو عكس لانعكس معناها هذا تحرير محل النزاع وانما ذكرهم العاجل
والآجل عند المعتزلة فمن اكياسهم **والمعتزلة** لا ينظرون الى العاجل ولا
آجل لانهم يحكمون بلزوم الرفع الذي منه المدح وكونه معرضا للثواب
والوضع الذي منه الذام وكونه معرضا للعقاب والطاعة والمعصية في
حال فعلهما واما منع الايصال التكليف لان المكلف يصير بانفصال الثواب
او العقاب ملجا الى فعل الطاعة وترك المعصية وعدم الالجا عندهم
شرط في التكليف وهو عندهم ايضا في التكليف وهو اخص مما نحن
فيه واما ما نحن فيه فلا يقولون بلزوم الثواب والعقاب فيه فالغلط
عليهم من جهتين ذكر الثواب والعقاب وهما من لوازم التكليف لا من
لوازم التحسين والتقبيح والتكليف اخص وذكر العاجل والآجل وسأني
تتمة لهذا قريبا ومن المطالعة والخلط المجمل النزاع بغير قول في هذا
المقام الحسن والقبح مطلقان لمعان **منها** موافقة الغرض ومخالفته
وحينا يقولون ملايمة الطبع ومخالفته ومنها كذا ومنها كذا
وهذا اصطلاح لهم ليس بلغة كما صرح به السعد وغيره وليس باصطلاح
للخصم حتى يذكر في مقام تلخيص محل النزاع **وقد ذكر هذا**
ابن الملاحمي وقال ينبغي لهم صرف فطنتهم الى محل النزاع ثم المحاجة فيه
والعجب ان ابن الحاجب وتبعه العضد اهملوا محل النزاع
وذكروا هذه الامور واخذ السعد في الترميم والامر اجلى من اين جاء
الحق ابلج والباطل لجلج وكذلك سائر المعتزلة يذكرون هذا الاصطلاح
وادخاله في تحرير المسالة ورد مراد الخصم البتة وشدد النكير في الغايات
على الرازي في ذكر ذلك فتنبه لهذا **وان رايت في**

Copyright © King Saud University